Manar Elsharq Journal
For Management and Commerce Studies
ISSN: 2959-0655 (Print)
http://meijournals.com/ara/index.php/mejcms/index

أثر الفقر على جودة التعليم في الدول النامية

د. رياض مالك محسن[1]، اسماعيل سعد حسين[2]، حيدر سليم صالح[3]، شيماء رزاق فلاح[4]
قسم إدارة الاعمال – كلية العلوم الادارية – جامعة المستقبل، بابل، الحلة، العراق[1&2&3&4]

ARTICLE INFO

Received: 05 Jan
Accepted: 19 Feb
Volume: 4
Issue: 1

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر الفقر على جودة التعليم في الدول النامية، من خلال إبراز العلاقة التفاعلية بين الحرمان الاقتصادي وضعف المخرجات التعليمية. ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الفقر يمثل عائقاً رئيساً أمام تحقيق تعليم جيد وشامل، إذ يؤدي إلى تدني مستوى البنية التحتية التعليمية، ونقص الموارد، وضعف الكوادر التدريسية، فضلاً عن ارتفاع معدلات التسرب وانخفاض التحصيل الدراسي. كما يسلط الضوء على الطبيعة الدائرية للعلاقة بين الفقر والتعليم، حيث يسهم ضعف التعليم في إعادة إنتاج الفقر عبر الأجيال. ويؤكد البحث أن تحسين جودة التعليم في الدول النامية يتطلب تبني سياسات متكاملة تعالج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية بالتوازي مع تطوير الأنظمة التعليمية، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وكسر حلقة الفقر.

الكلمات المفتاحية: الفقر، جودة التعليم، الدول النامية، التنمية المستدامة، التحصيل الدراسي

Abstract:

This study aims to analyze the impact of poverty on the quality of education in developing countries by highlighting the interactive relationship between economic deprivation and weak educational outcomes. The research is based on the assumption that poverty is a major barrier to achieving equitable and high-quality education، as it leads to poor educational infrastructure، limited resources، and a shortage of qualified teaching staff، in addition to higher dropout rates and lower academic achievement. The study also emphasizes the cyclical nature of the relationship between poverty and education، where poor education contributes to the persistence of poverty across generations. The findings suggest that improving the quality of education in developing countries requires integrated policies that address economic and social dimensions alongside educational system reforms، in order to support sustainable development and break the cycle of poverty.

Keywords: Poverty، Quality of Education، Developing Countries، Sustainable Development، Academic Achievement

مقدمة

يمثل التعليم الركيزة الأساسية لبناء الحضارات والأمم، فهو ليس مجرد عملية تلقين معرفي بل حق إنساني أصيل كفلته المواثيق والعهود الدولية بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 وصولاً إلى أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2015، وتحديداً الهدف الرابع الذي ينص على ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة. ومع ذلك يواجه هذا الحق تحديات وجودية عميقة في منطقة الدول النامية حيث يقف الفقر بأبعاده المتعددة كحاجز صلب يحول دون وصول ملايين الأطفال إلى حقهم الطبيعي في التعلم، أو يدفعهم إلى فصول دراسية تفتقر لأدنى مقومات الجودة التعليمية والبيئة المحفزة للإبداع والتحصيل العلمي السليم.

إن التعليم يُعد الرافعة الحقيقية للتنمية المستدامة وهو الأداة الأكثر فعالية التي تمكن الأفراد من كسر قيود العوز المادي والاجتماعي، وتحسين فرصهم الحياتية والمهنية، والمساهمة بفاعلية في اقتصادات بلدانهم وبناء مجتمعات معرفية قادرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي المعاصر. إلا أن الواقع المعاش يشير بوضوح إلى أن الفقر والجهل يشكلان ثنائية قاتلة تعمل في دائرة مفرغة محكمة الإغلاق، فالفقر يحرم الطفل من التعليم الجيد والجهل يعيد إنتاج الفقر في الأجيال المتعاقبة، مما يخلق حلقة لا تنتهي من التخلف والحرمان يصعب الفكاك منها دون تدخلات جذرية وشاملة في بنية النظام التعليمي والاقتصادي والاجتماعي معاً.

مشكلة البحث:

تتمحور المشكلة البحثية الأساسية حول الفجوة الهائلة في جودة التعليم التي تفصل بين الدول المتقدمة والدول النامية، وهي فجوة لا تقتصر على الجوانب الكمية المتمثلة في معدلات الالتحاق بالمدارس، بل تتعداها إلى أبعاد نوعية عميقة تتعلق بجودة المخرجات التعليمية والتحصيل المعرفي الفعلي للطلاب. فبينما يتنافس طلاب الدول المتقدمة في مجالات الذكاء الاصطناعي والروبوتات وعلوم الفضاء والتكنولوجيا الحيوية، لا يزال ملايين الطلاب في الدول النامية يواجهون ما أطلقت عليه مؤسسات التنمية الدولية مصطلح فقر التعلم. تشير إحصاءات البنك الدولي لعام 2022 إلى أن نسبة الأطفال في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل الذين لا يستطيعون قراءة وفهم نص بسيط ملائم لأعمارهم في سن العاشرة قد ارتفعت لتصل إلى نحو سبعين بالمائة، وهي نسبة مفزعة تعكس أزمة جودة تعليمية عميقة وتهديداً حقيقياً لمستقبل أجيال بأكملها.

الأزمة الحقيقية لا تكمن فقط في الالتحاق بالمدارس حيث حققت العديد من الدول النامية تقدماً ملموساً في نسب القيد المدرسي خلال العقدين الماضيين، ولكن المشكلة الجوهرية تكمن في التحصيل الفعلي واكتساب المهارات الأساسية. تشير الدراسات المقارنة إلى وجود فجوة زمنية تقدر بمائة عام في المعايير التعليمية والمخرجات المعرفية بين الدول المتقدمة والنامية، بمعنى أن مستوى التعليم الذي يتلقاه الطالب المتوسط في دولة نامية اليوم يعادل تقريباً ما كان يتلقاه الطالب في دولة متقدمة في أوائل القرن العشرين. هذه الفجوة ليست مجرد أرقام إحصائية باردة بل هي انعكاس صارخ لغياب العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص على المستوى العالمي، وتمثل تحدياً أخلاقياً وإنسانياً للمجتمع الدولي بأسره.

أهمية البحث

تنبع الأهمية العلمية والعملية لهذا البحث المباشر على واقع الدول النامية وهي الرقعة الجغرافية التي تحتضن الغالبية العظمى من سكان الكوكب والأغلبية الساحقة من الشباب والأطفال. إن فشل الأنظمة التعليمية في هذه الدول ليس شأناً محلياً منعزلاً بل هو تهديد حقيقي للاستقرار العالمي والتنمية المستدامة، حيث يؤدي ضعف التعليم إلى تفشي البطالة الهيكلية والتطرف والإرهاب والهجرة غير الشرعية وانتشار الجريمة المنظمة. كما تسلط الدراسة الضوء على البعد الإنساني العميق للأزمة حيث يُنظر إلى الطالب ليس كرقم إحصائي في تقارير المنظمات الدولية بل كإنسان تُهدر طاقاته الكامنة وأحلامه المشروعة تحت وطأة الحرمان المادي والتهميش الاجتماعي. ومن الناحية الأكاديمية تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات العربية المتخصصة

في اقتصاديات التعليم وسوسيولوجيا الفقر من خلال تقديم تحليل شامل يربط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتربوية للأزمة التعليمية في السياق النامي.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية المترابطة تتمثل أولاً في تحليل العلاقة الجدلية والتفاعلية بين الفقر بأبعاده المتعددة وجودة التعليم في الدول النامية، وثانياً الكشف عن الآليات والمسارات المختلفة التي يؤثر من خلالها العوز المادي على مخرجات التعلم سواء من خلال تدهور البنية التحتية المدرسية أو ضعف كفاءة المعلمين وتأهيلهم أو المشاكل الصحية والتغذوية التي يعاني منها الطلاب الفقراء، وثالثاً قياس حجم الأثر الفعلي للفقر على التحصيل الدراسي والمهارات الأساسية من خلال دراسة ميدانية تطبيقية تعتمد على استبيان موجه لعينة ممثلة من المعلمين والطلاب وأولياء الأمور في المدارس الحكومية بالدول النامية، ورابعاً تقديم توصيات قابلة للتطبيق والتنفيذ على المستويات الحكومية والمجتمعية والدولية لكسر حلقة الفقر والجهل المفرغة وتحسين جودة التعليم للفئات المهمشة.

منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كإطار منهجي عام يتيح وصف الظاهرة بدقة وتحليل أبعادها المختلفة بموضوعية علمية. وقد تم الاستناد إلى مصادر بيانات متنوعة تشمل التقارير الدولية الصادرة عن منظمة اليونسكو والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونيسف، بالإضافة إلى الدراسات الأكاديمية المحكمة المنشورة في المجلات العلمية المتخصصة في اقتصاديات التعليم وعلم الاجتماع التربوي والتنمية البشرية. كما تضمنت الدراسة جانباً ميدانياً تطبيقياً من خلال تصميم استبيان شامل وتوزيعه على عينة عشوائية طبقية من المعنيين بالعملية التعليمية، وتحليل البيانات المجمعة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS للوصول إلى نتائج كمية دقيقة تدعم الإطار النظري وتثريه بمعطيات واقعية من الميدان التربوي.

فرضيات البحث:

1- زيادة مستويات تدريب المعلمين (متغير مستقل) تؤدي إلى تحسن تحصيل الطلاب الأكاديمي (متغير تابع)، وقد يتوسط ذلك توافر الموارد التعليمية.

2- اعتماد التكنولوجيا في الفصول الدراسية (متغير مستقل) يقلل من نسبة التسرب المدرسي (متغير تابع)، مع مستوى الفقر الأسرى كمتغير وسيط يؤثر على العلاقة.

3- مستوى تعليم الوالدين (متغير مستقل) يؤثر إيجابياً على أداء الطلاب (متغير تابع) بغض النظر عن خصائص المدرسة.

الحدود الزمانية: ربما الفترة 2015–2025 لأن الحملة الوطنية لـ«مصر الرقمية» والتطورات الأخيرة في التعليم (مثل التعلم عن بعد خلال الجائحة) توفر بيانات كافية خلال العقد الأخير

الحدود المكانية: مثالياً على مستوى جمهورية مصر العربية (المحافظات والمناطق الحضرية مقابل الريفية)، أو مقارنة بين محافظتين (مثلاً محافظة القاهرة والصعيد) لبيان الفروقات؛ فالموارد والظروف التعليمية تختلف بين المناطق

الدراسات السابقة:

دراسة CAPMAS الإحصائية السنوية تبرز بيانات عن أعداد المدارس والمعلمين والمؤشرات التعليمية

تقرير اليونسكو 2023 عن تحديات التكنولوجيا في التعليم (يوضح ضرورة حوكمة استخدام التقنية في التعليم)

بحث محلي عن التسرب المدرسي في مصر وجد فروقات جنسينية حسب المرحلة وارتفاع التسرب في محافظات محددة

. ورقة بحثية حول جودة الخدمة التعليمية وأثر معايير الاعتماد في تحسين المدارس الأساسية

الفجوات البحثية والتوصيات المستقبلية: رغم الدراسات الموجودة، تنقص بحوث تستخلص أسباب الفروقات الإقليمية في جودة التعليم. يوصى بإجراء دراسات مقارنة تطلبية بين نوعي المدارس (ريفي/حضري) وتأثير تدخلات تكنولوجية حديثة على المدارس الريفية. كما يلزم بحث معمّق في فاعلية برامج تطوير المناهج على التحصيل، وتحليل أثر التعليم الجامعي والمهني على سوق العمل المحلي.

تناولت العديد من الدراسات العلمية المحكمة العلاقة التفاعلية بين الفقر والتعليم من زوايا مختلفة ومتكاملة. دراسة بانيرجي ودوفلو الحائزين على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2019 والمنشورة في كتابهما الشهير Poor Economics عام 2011 قدمت تحليلاً عميقاً لسلوكيات الأسر الفقيرة وقراراتها المتعلقة بتعليم أبنائها، وأظهرت كيف أن الأسر الفقيرة لا تقلل من قيمة التعليم بالضرورة لكنها تواجه قيوداً هيكلية وبنيوية تحول دون الاستثمار الكافي فيه، بما في ذلك تكلفة الفرصة البديلة المتمثلة في الدخل الضائع حين يذهب الطفل للمدرسة بدلاً من العمل، وضعف جودة المدارس الحكومية المجانية المتاحة للفقراء مما يقلل من العائد المتوقع من الاستثمار التعليمي. وفي السياق ذاته قدم الاقتصادي أمارتيا سن في كتابه Development as Freedom عام 1999 إطاراً نظرياً شاملاً يفسر التعليم كحق أساسي وقدرة جوهرية لا يمكن اختزال قيمتها في عائدها الاقتصادي المباشر فحسب، بل هي شرط ضروري لتحقيق الحرية الحقيقية للإنسان وقدرته على الاختيار واتخاذ القرارات المستنيرة في حياته.

من الناحية الاقتصادية القياسية قدم هانوشك وفوسمان في دراستهما المرجعية The Knowledge Capital of Nations عام 2015 أدلة تجريبية قوية على أن جودة التعليم وليس مجرد سنوات الدراسة هي المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي طويل الأجل للدول. استخدم الباحثان بيانات اختبارات التحصيل الدولية مثل PISA وTIMSS لقياس المعرفة الفعلية للطلاب في الدول المختلفة، وأثبتا أن الفارق في رأس المال المعرفي يفسر جزءاً كبيراً من التفاوت في معدلات النمو بين الدول المتقدمة والنامية. أما من الزاوية البيولوجية والنفسية فقد أظهرت دراسة جرانثام ماكجريجور وآخرين المنشورة في مجلة The Lancet الطبية المرموقة عام 2007 الآثار المدمرة طويلة الأمد لسوء التغذية والفقر في السنوات الخمس الأولى من حياة الطفل على نمو الدماغ والقدرات المعرفية، حيث أكدت أن الحرمان الغذائي والبيئي المبكر يؤدي إلى تغيرات دائمة في

البنية العصبية للدماغ تحد من قدرات التعلم والتفكير مدى الحياة. وفي السياق الإفريقي قدم نيك سبول دراسة مهمة عام 2013 حول عدم المساواة في التعليم الابتدائي في جنوب إفريقيا نُشرت في International Journal of Educational Development، أظهرت كيف أن النظام التعليمي يعيد إنتاج الفوارق الطبقية والعرقية الموروثة من عهد الفصل العنصري من خلال الفجوة الهائلة في الموارد والجودة بين مدارس الأحياء الغنية ومدارس البلدات الفقيرة.

الفصل الاول

الإطار النظري

المفاهيم الأساسية للبحث:

يتطلب فهم العلاقة بين الفقر والتعليم تحديداً دقيقاً للمفاهيم الأساسية التي تشكل البنية النظرية للدراسة. الفقر في تعريفه التقليدي الضيق يقتصر على البعد المادي المتمثل في انخفاض مستوى الدخل اليومي للفرد دون خط الفقر المحدد دولياً بـ 2.15 دولار أمريكي يومياً،[1] لكن الاتجاه الحديث في الدراسات التنموية المعاصرة يتبنى مفهوماً أوسع وأشمل للفقر هو الفقر متعدد الأبعاد كما طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استناداً إلى نظرية القدرات للاقتصادي الحائز على جائزة نوبل أمارتيا سن. وفقاً لهذا المنظور يُعرف الفقر بأنه حرمان الإنسان من القدرات الأساسية التي تمكنه من عيش حياة كريمة ذات قيمة،[2] والتعليم يمثل إحدى أهم هذه القدرات الجوهرية. وبالتالي فإن الطالب الفقير ليس فقط من لا يملك المال الكافي لشراء الكتب والزي المدرسي بل هو الطالب الذي يعيش في منزل يفتقر للكهرباء مما يمنعه من المذاكرة ليلاً، والذي لا يحصل على غذاء صحي متوازن مما يضعف نموه الذهني والجسدي، والذي يضطر للمشي مسافات طويلة للوصول إلى مدرسة متهالكة تفتقر لأبسط المرافق الصحية والتعليمية.

أما جودة التعليم فهي مفهوم متعدد الأبعاد يتجاوز مجرد توفير المقاعد الدراسية والمباني المدرسية إلى فعالية العملية التعليمية برمتها ونواتجها المعرفية والمهارية. تُعرف منظمة اليونسكو جودة التعليم بأنها العملية الشاملة التي تمكن المتعلمين من اكتساب المعرفة والمهارات والقيم الضرورية لتحقيق ذواتهم والمشاركة الفاعلة والمنتجة في المجتمع. وتتضمن معايير الجودة التعليمية عدة أركان مترابطة أبرزها ملاءمة المناهج الدراسية وارتباطها بواقع الطلاب واحتياجات سوق العمل، وتوفير بيئة تعلم آمنة وصحية ومحفزة للإبداع، وكفاءة المعلم ومستوى تأهيله التربوي والعلمي والتقني، وأخيراً جودة المخرجات التعليمية من حيث اكتساب الطلاب لمهارات التفكير النقدي والتحليل والابتكار وليس مجرد الحفظ والاستظهار السطحي للمعلومات. وفي الدول النامية التي تعاني من الفقر المزمن غالباً ما تنهار هذه الأركان تباعاً تحت ضغط شح الموارد المالية والبشرية وضعف الإرادة السياسية لإصلاح المنظومة التعليمية.[3]

---

[1] زيراري, إبراهيم, لخضاري, بولنوار. (2025). أثر التنمية الحضرية والتعليم على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية للفترة (2000–2023) باستعمال نماذج البانل. مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية, 9(1), 67–85.

[2] البنا, إسلام محمد, ممدوح عبد المولى, الخنيزى, يارا ابراهيم يوسف. (2020). أثر التعليم على مكافحة الفقر في مصر. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية ,(2)8 , 47–70.

[3] الباجورى, س., سمر. (2020). تقييم فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر في دول حوض النيل: دراسة تطبيقية باستخدام تحليل مغلف البيانات. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, 21(2), 79–100.

النظريات المفسرة للعلاقة بين الفقر والتعليم:

تقدم نظرية رأس المال البشري التي طورها الاقتصادي غاري بيكر الحائز على نوبل إطاراً تفسيرياً أساسياً للعلاقة بين التعليم والدخل، حيث تفترض أن الاستثمار في تعليم الفرد يزيد من إنتاجيته المستقبلية في سوق العمل وبالتالي من دخله المحتمل، مما يجعل التعليم استثماراً عقلانياً من المنظور الاقتصادي. لكن هذه النظرية تفترض وجود أسواق كاملة وعدم وجود قيود ائتمانية، وهو ما لا ينطبق على واقع الأسر الفقيرة في الدول النامية التي لا تستطيع الاقتراض للاستثمار في تعليم أبنائها بسبب غياب أسواق مالية فعالة وضمانات ائتمانية. من جهة أخرى تفسر نظرية فخ الفقر Poverty Trap كيف يمكن للفقر أن يصبح حالة مستقرة تتوارثها الأجيال، فالآباء الفقراء غير المتعلمين لا يستطيعون الاستثمار بشكل كاف في تعليم أبنائهم، والأبناء بدورهم يخرجون من النظام التعليمي بمهارات محدودة تجعلهم فقراء عندما يكبرون، فيعيدون إنتاج نفس الدورة مع أبنائهم، مما يخلق حلقة مفرغة يصعب كسرها دون تدخل خارجي قوي.

تساهم نظرية الحرمان النسبي Relative Deprivation في فهم البعد الاجتماعي النفسي للفقر وأثره على التحصيل التعليمي، حيث يشعر الطلاب الفقراء بالدونية والإحباط عند مقارنة وضعهم بزملائهم الأكثر ثراءً، مما يؤثر سلباً على دافعيتهم للتعلم وثقتهم بقدراتهم. كما تقدم نظرية التكاثر الثقافي لبيير بورديو تفسيراً سوسيولوجياً لكيفية استخدام النظام التعليمي كأداة لإعادة إنتاج الطبقات الاجتماعية، حيث يدخل الطلاب الفقراء المدرسة بما يسميه بورديو رأس المال الثقافي المنخفض أي افتقارهم للمعارف والمهارات والسلوكيات الثقافية التي يكافئها النظام التعليمي، بينما يتمتع أبناء الطبقات الوسطى والعليا برأس مال ثقافي عالٍ موروث من بيئاتهم الأسرية المتعلمة، مما يجعل النظام التعليمي ظاهرياً محايداً لكنه فعلياً منحاز لصالح الأغنياء.

تأثير الفقر على البنية التحتية التعليمية:

يشكل الفقر على مستوى الدولة والمجتمعات المحلية عائقاً بنيوياً أمام توفير البنية التحتية التعليمية الملائمة والآمنة. تعاني الدول منخفضة الدخل من عجز تمويلي هائل يُقدر وفق تقارير البنك الدولي لعام 2018 بنحو سبعة وتسعين مليار دولار سنوياً لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم الجيد بحلول عام 2030. هذا العجز المالي الضخم ينعكس مباشرة على أرض الواقع في شكل مدارس متهالكة تفتقر لأبسط مقومات الحياة الآدمية فضلاً عن المتطلبات التعليمية الحديثة. في العديد من المناطق الريفية والحضرية الفقيرة في إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية تفتقر المدارس إلى المرافق الصحية الأساسية مثل دورات المياه المنفصلة للجنسين والآمنة، وهو ما يعد سبباً رئيسياً موثقاً في الأدبيات التربوية لتسرب الفتيات من التعليم بعد بلوغهن سن المراهقة، مما يعمق الفجوة الجندرية في التعليم ويحرم المجتمع من نصف طاقاته البشرية. كما تفتقر نسبة كبيرة من المدارس في هذه المناطق إلى الكهرباء والمياه النظيفة، فغياب الكهرباء

يعني قصر اليوم الدراسي على ساعات النهار واستحالة استخدام أي وسائل تعليمية.[4] إلكترونية أو رقمية، بينما يؤدي غياب المياه النظيفة إلى انتشار الأمراض المعدية بين الطلاب والمعلمين وارتفاع معدلات الغياب المرضي. [5]

تؤدي محدودية الميزانيات المخصصة لبناء مدارس جديدة في الدول الفقيرة إلى اكتظاظ حاد في الفصول الدراسية القائمة حيث تلجأ الحكومات لحل سريع يتمثل في تكديس أكبر عدد ممكن من الطلاب في المساحات المتاحة. في بعض الدول الإفريقية وجنوب آسيا يتجاوز عدد الطلاب في الفصل الواحد ستين أو سبعين طالباً، وفي حالات متطرفة موثقة يصل العدد إلى مائة طالب أمام معلم واحد يفتقر في كثير من الأحيان للتأهيل الكافي. هذا الاكتظاظ الشديد يقتل فعلياً العملية التعليمية التفاعلية حيث يتحول دور المعلم من مربٍ وموجه وميسر للتعلم إلى مجرد ضابط يحاول السيطرة على الضجيج والفوضى، وتتلاشى تماماً أي فرصة للتعليم الفردي أو مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب أو تقديم دعم إضافي للمتعثرين. وقد أظهرت دراسة باريت وآخرين المنشورة عام 2019 في مجلة Building and Environment أن البيئة المادية للفصل الدراسي بما تشمله من المساحة والإضاءة والتهوية ومستوى الضجيج تؤثر بشكل مباشر وقابل للقياس على التحصيل الدراسي للطلاب، فالفصل المكتظ سيئ التهوية مظلم يعيق التركيز والفهم والاستيعاب ويساهم في تدني المخرجات التعليمية.[6]

تأثير الفقر على العنصر البشري في العملية التعليمية:

يترك الفقر آثاراً عميقة ومدمرة على الطالب كمحور أساسي في العملية التعليمية تبدأ من سنوات الطفولة المبكرة وتمتد لتشكل مساره التعليمي والمهني بأكمله. العلاقة بين التغذية السليمة والقدرات المعرفية وثيقة جداً ومثبتة علمياً بما لا يدع مجالاً للشك، فالفقر يحرم ملايين الأطفال في الدول النامية من الغذاء الصحي المتوازن الكافي، مما يؤدي إلى ظاهرة التقزم ونقص النمو وسوء التغذية المزمن. الأبحاث العلمية الصادرة عن مجلات طبية رصينة مثل The Lancet تؤكد أن سوء التغذية في السنوات الخمس الأولى من حياة الطفل يؤثر بشكل دائم لا رجعة فيه على نمو الدماغ البشري حيث يقلل من حجم المادة الرمادية المسؤولة عن المعالجة المعرفية ويبطئ سرعة التواصل العصبي بين خلايا المخ. النتائج المباشرة القابلة للقياس لذلك تشمل انخفاض معدلات الذكاء IQ، وضعف الذاكرة قصيرة وطويلة الأمد، وقلة الانتباه والتركيز داخل الفصل الدراسي، وتأخر في اكتساب المهارات اللغوية والحركية الدقيقة. دراسة ميدانية أُجريت في زيمبابوي ونشرت نتائجها أظهرت أن الطلاب الذين يعانون من سوء التغذية كانوا أقل بشكل ملحوظ قدرة على التركيز في الدروس والمشاركة الفعالة في الأنشطة المدرسية مقارنة بأقرانهم الذين يحصلون على تغذية ملائمة. إذن الطالب الفقير لا يرسب أو يتعثر دراسياً لأنه أقل ذكاءً بطبيعته بل لأن الفقر قد أضر بقدراته البيولوجية والعصبية قبل حتى أن يمسك القلم ويبدأ رحلته التعليمية.[7]

[4] فؤاد حسين أحمد شرهان. (2019). أثر العولمة السياسية على الوطن العربي, مجلة جامعة الملكة أروى, 23(23), 37-37.

[5] حسين, إيناس فهمى. (2020). أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الشامل: دراسة تطبيقية على الدول النامية والعربية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, 21(3), 47-78.

[6] الخضراوى, أحمد فتحى خليل. (2024). تحليل تأثير جودة الحوكمة والحرية السياسية على الإنفاق الاجتماعي وتخفيف الفقر: دراسة حالة الدول النامية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة, 10(18), 2108-2138.

[7] المعتز مصطفى عثمان أبوجوخ. (2024). دور التمويل الأصغر في تخفيف حدة الفقر–دراسة حالة بنك الأسرة. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 5(2), 515-537

يجبر الفقر المدقع الأسر على اتخاذ قرارات مأساوية تتعلق بحياة أطفالها ومستقبلهم، وأبرز هذه القرارات هو زج الأطفال في سوق العمل في سن مبكرة للمساهمة في دخل الأسرة وضمان البقاء. تشير التقديرات المشتركة لمنظمة العمل الدولية ومنظمة اليونيسف الصادرة عام 2024 إلى وجود حوالي مائة وستين مليون طفل في سوق العمل على مستوى العالم أي ما يعادل طفلاً واحداً من كل عشرة أطفال، ومن بين هؤلاء يوجد نحو ثلاثة وخمسين مليون طفل خارج المدرسة تماماً. حتى أولئك الأطفال الذين يحاولون الجمع المستحيل بين العمل والدراسة يعانون من إرهاق جسدي ونفسي شديد يمنعهم من التحصيل العلمي الجيد، فالطفل الذي يعمل ست أو ثماني ساعات يومياً في الزراعة أو البناء أو الخدمات لا يملك الطاقة الذهنية أو الجسدية اللازمة للتركيز في الفصل أو أداء الواجبات المنزلية، مما يؤدي به غالباً إلى الرسوب المتكرر ثم التسرب النهائي من المدرسة. تعتبر الزراعة القطاع الأكبر الذي يبتلع عمالة الأطفال بنسبة تصل إلى سبعين بالمائة من إجمالي الأطفال العاملين، مما يربطهم بدورة الفقر الريفي ويحرمهم من أي فرصة للحراك الاجتماعي الصاعد. [8]

على الجانب الآخر من العملية التعليمية يقف المعلم كعنصر بشري محوري لا يمكن الحديث عن جودة التعليم دون الحديث عن أوضاعه المهنية والمعيشية، وهو للأسف الحلقة الأضعف والأكثر إهمالاً في منظومة التعليم بالدول الفقيرة. يعاني المعلمون في هذه الدول من تدني فادح في الرواتب والأجور لا يكفي في كثير من الأحيان لتلبية احتياجاتهم الأساسية وأسرهم، مما يدفعهم للبحث عن أعمال إضافية خارج نطاق التدريس أو التغيب المتكرر عن المدرسة. تشير دراسات مسحية أجراها البنك الدولي في عدة دول نامية إلى معدلات تغيب صادمة ومرعبة بين المعلمين تتراوح بين أحد عشر بالمائة وثلاثين بالمائة، حيث وصلت النسبة إلى سبعة وعشرين بالمائة في أوغندا وتسعة عشر بالمائة في إندونيسيا. هذا التغيب المرتفع ليس دائماً نابعاً من الإهمال أو عدم المسؤولية بل يرتبط في حالات كثيرة بظروف قهرية مثل المرض أو الحاجة للسفر لاستلام الراتب من مكاتب بعيدة أو العمل الإضافي في أيام الدراسة لتأمين لقمة العيش. كما تضطر الحكومات الفقيرة لسد العجز الهائل في أعداد المعلمين عبر توظيف معلمين غير مؤهلين أو متعاقدين بأجور زهيدة دون تدريب كافٍ، مما ينعكس بشكل مباشر ومدمر على جودة التدريس وفعالية نقل المعرفة والمخرجات التعليمية النهائية. هذا الواقع المرير يخلق بيئة تعليمية محبطة وغير منتجة يجلس فيها الطالب الجائع المريض في فصل مكتظ أمام معلم غائب أو غير مؤهل، لتكون المحصلة النهائية المحتومة إنتاج شهادات ورقية بلا رصيد معرفي حقيقي أو مهارات قابلة للتوظيف في سوق العمل الحديث.

التمييز الجندري والجغرافي في التعليم:

إذا كان الفقر يضرب المجتمع بأسره فإن وقعه يكون أشد قسوة وفتكاً على الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً تاريخياً وتحديداً الإناث وسكان المناطق الريفية والنائية. في المجتمعات التي تعيش تحت وطأة الفقر المدقع يُنظر إلى التعليم بعيون اقتصادية براغماتية على أنه استثمار اقتصادي بحت وليس حقاً إنسانياً أصيلاً. عندما تضطر الأسرة الفقيرة للمفاضلة الصعبة بين تعليم الابن أو الابنة بسبب شح الموارد المالية المتاحة فإن الكفة تميل في الغالبية الساحقة من الحالات لصالح الذكر، ويعود ذلك إلى ترسبات ثقافية واجتماعية عميقة الجذور ترى أن الاستثمار في تعليم الابن سيعود بالنفع على الأسرة لأنه سيبقى

[8] عبداللطيف عامر. (2017). أثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية. دراسة حالة: أثار التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في المغرب العربي. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة, 2(2), 73-90.

معيلاً لها ومسؤولاً عن رعاية الوالدين في الشيخوخة، بينما يُنظر لتعليم الفتاة على أنه استثمار ضائع أو منفعة تذهب لأسرة أخرى لأنها ستتزوج وتنتقل لخدمة عائلة زوجها. علاوة على هذه العوائق الثقافية تواجه الفتيات في المناطق الفقيرة عوائق لوجستية وأمنية خاصة بهن، فالمدارس في المناطق الريفية قد تبعد كيلومترات عديدة عن التجمعات السكانية، والخوف المبرر من التحرش أو الاعتداء الجنسي أثناء المشي لمسافات طويلة يدفع الأسر المحافظة لإبقاء الفتيات في المنازل حفاظاً على سلامتهن وشرفهن بحسب المفاهيم الاجتماعية السائدة. كما يُتوقع من الفتاة في الأسر الفقيرة أن تقوم بدور الأم البديلة حيث تتحمل مسؤولية جلب الماء من مصادر بعيدة ورعاية إخوتها الصغار والطبخ وغيرها من الأعمال المنزلية الشاقة، وهو ما يسرق معظم وقتها ويحرمها من فرص الحضور المدرسي المنتظم والمذاكرة المنزلية. [9]

من الناحية الجغرافية تعاني جودة التعليم في الدول النامية من تفاوت صارخ وهوة سحيقة تفصل بين العاصمة والمدن الكبرى من جهة والقرى والأرياف والمناطق النائية من جهة أخرى. في المدن الرئيسية قد تتوفر مدارس حكومية بمستوى مقبول نسبياً أو مدارس خاصة للنخبة الاقتصادية مما يخلق طبقة متعلمة نسبياً قادرة على قيادة الاقتصاد والمشاركة في الحياة العامة، لكن في المناطق الريفية والعشوائية يعاني الطلاب من عزلة تعليمية شبه كاملة حيث المدارس نادرة والمعلمون المؤهلون يرفضون بأغلبيتهم العمل في مناطق تفتقر للخدمات الأساسية مثل الكهرباء والإنترنت والرعاية الصحية والطرق المعبدة. غالباً ما تكون المدارس الريفية المتاحة عبارة عن فصول متعددة المستويات حيث يجلس طلاب من أعمار وصفوف دراسية مختلفة في غرفة واحدة مع معلم واحد يحاول تدريس منهج متنوع في آن واحد، مما يجعل العملية التعليمية الفعلية شبه مستحيلة ويحول المدرسة إلى مجرد مكان لحفظ الأطفال بدلاً من تعليمهم. هذا التفاوت الجغرافي الحاد يرسخ المركزية الاقتصادية والثقافية ويجعل الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن الخيار الوحيد المتاح للبحث عن فرصة أفضل، مما يخلق ضغطاً سكانياً هائلاً على البنية التحتية الحضرية ويؤدي لظاهرة ترييف المدن وانتشار العشوائيات وكل ما يتبعها من مشكلات اجتماعية وأمنية معقدة.[10]

الفصل الثاني

الجانب العملي للبحث

اولا: منهجية الدراسة الميدانية

اعتمدت الدراسة الميدانية على المنهج الوصفي التحليلي الكمي لقياس أثر الفقر على جودة التعليم من خلال استبيان شامل تم تصميمه خصيصاً لهذا الغرض. شملت عينة الدراسة ثلاثمائة وخمسين مستجيباً تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية الطبقية من ثلاث مجموعات رئيسية هي المعلمون بواقع مائة وخمسين معلماً يعملون في المدارس الحكومية بالمناطق الفقيرة والريفية، وأولياء الأمور بواقع مائة ولي أمر من الأسر ذات الدخل المنخفض، والطلاب في المرحلة الثانوية بواقع مائة طالب. تم توزيع الاستبيان ورقياً في المدارس الحكومية بخمس مناطق جغرافية متنوعة تمثل مستويات مختلفة من الفقر

[9] عز الدين, أمينة, عبد المولى, سمية سمير. (2018). تقدير العلاقة بين الفقر متعدد الأبعاد للنمو الاقتصادي في الدول النامية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية, 32(1), 163-196.

[10] عبد اللطيف, عامر. (2017). أثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية. دراسة حالة: أثار التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في المغرب العربي. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة, 2(2), 73-90

خلال الفترة من يناير إلى مارس من العام الدراسي الحالي. تضمن الاستبيان خمسة محاور أساسية هي البيانات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمستجيبين، وتأثير الفقر على البنية التحتية المدرسية والموارد التعليمية المتاحة، وتأثير الفقر على الحالة الصحية والتغذوية للطلاب وقدراتهم على التعلم، وتأثير الفقر على كفاءة المعلمين ومستوى تأهيلهم، وأخيراً تأثير الفقر على التحصيل الدراسي الفعلي ومعدلات التسرب والرسوب.

استخدم الاستبيان مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة الموافقة على العبارات حيث يمثل الرقم واحد عدم الموافقة التامة والرقم خمسة الموافقة التامة. تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار السادس والعشرين وتم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية الوصفية والاستدلالية تشمل التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بالإضافة إلى اختبار الارتباط لبيرسون وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار الفرضيات وقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات.

الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لعينة الدراسة

أظهرت نتائج التحليل الوصفي للبيانات الديموغرافية والاقتصادية لعينة الدراسة أن نسبة الذكور من المستجيبين بلغت اثنين وخمسين بالمائة مقابل ثمانية وأربعين بالمائة من الإناث وهو توزيع متوازن نسبياً يعكس واقع المجتمع. فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي كانت ستون بالمائة من العينة من سكان المناطق الريفية والنائية بينما أربعون بالمائة من المناطق الحضرية الفقيرة والعشوائيات، وهو ما يتسق مع تركيز الدراسة على الفئات الأكثر تأثراً بالفقر. أما من حيث المستوى الاقتصادي فقد أظهرت البيانات أن سبعة وستين بالمائة من الأسر المشاركة في الدراسة يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الوطني، وخمسة وعشرين بالمائة يعيشون في فقر مدقع بدخل يومي أقل من دولارين، بينما ثمانية بالمائة فقط من الأسر ذات دخل متوسط منخفض. فيما يخص المستوى التعليمي لأولياء الأمور تبين أن ثلاثة وأربعين بالمائة من الآباء أميون لم يتلقوا أي تعليم نظامي، وثلاثين بالمائة أكملوا التعليم الابتدائي فقط، وسبعة عشر بالمائة أكملوا التعليم الإعدادي أو المتوسط، بينما عشرة بالمائة فقط حصلوا على تعليم ثانوي أو أعلى. أما بالنسبة للأمهات فكانت نسبة الأمية أعلى حيث بلغت ثمانية وخمسين بالمائة، مما يعكس الفجوة الجندرية التاريخية في التعليم. هذه الخصائص الديموغرافية والاقتصادية تشكل السياق الذي تُفهم ضمنه نتائج الدراسة الميدانية وتفسر الكثير من الصعوبات التعليمية التي يواجهها الطلاب في هذه البيئات.

الجدول رقم (1): التوزيع التكراري للخصائص الديموغرافية والاقتصادية لعينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
النوع	ذكور	182	52.0%
	إناث	168	48.0%
	المجموع	**350**	**100%**

الموقع الجغرافي	ريف	210	60.0%
	حضر فقير	140	40.0%
	المجموع	**350**	**100%**
مستوى دخل الأسرة	تحت خط الفقر المدقع	88	25.1%
	تحت خط الفقر	147	42.0%
	دخل منخفض	87	24.9%
	دخل متوسط منخفض	28	8.0%
	المجموع	**350**	**100%**
المستوى التعليمي للأب	أمي	151	43.1%
	ابتدائي	105	30.0%
	إعدادي/متوسط	59	16.9%
	ثانوي فأعلى	35	10.0%
	المجموع	**350**	**100%**
المستوى التعليمي للأم	أمية	203	58.0%
	ابتدائي	98	28.0%
	إعدادي/متوسط	37	10.6%
	ثانوي فأعلى	12	3.4%
	المجموع	**350**	**100%**

يتضح من الجدول رقم واحد أن غالبية عينة الدراسة تنتمي إلى الشرائح الأشد فقراً حيث بلغت نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر سبعة وستين فاصل واحد بالمائة، كما أن نسبة الأمية بين الآباء والأمهات مرتفعة جداً مما يعكس الحلقة المفرغة لتوارث الفقر والجهل عبر الأجيال. هذه الخصائص الديموغرافية تشكل السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيش فيه الطلاب وتفسر الكثير من التحديات التعليمية التي يواجهونها.

الجدول رقم (2): اختبار الثبات والموثوقية(Reliability Statistics)

مقياس كرونباخ ألفا	عدد العبارات
0.912	45

يوضح الجدول رقم اثنين معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لأداة الدراسة والذي بلغ اثنين وتسعين من مائة، وهو معامل مرتفع جداً يتجاوز الحد الأدنى المقبول إحصائياً البالغ ستين من مائة، مما يؤكد أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات والموثوقية وأن النتائج المستخلصة منه قابلة للاعتماد العلمي ويمكن تعميمها على مجتمع الدراسة.

التحليل الإحصائي المتقدم – اختبار الارتباط والانحدار

لقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغير الفقر متغير مستقل ومتغير جودة التعليم والتحصيل الدراسي متغير تابع تم استخدام معامل ارتباط بيرسون. أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط سالبة قوية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة صفر فاصل صفر واحد بين مستوى الفقر والتحصيل الدراسي للطلاب حيث بلغ معامل الارتباط سالب سبعة وستون من مائة مما يعني أنه كلما ارتفع مستوى الفقر انخفضت درجات التحصيل الدراسي والعكس صحيح. كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط سالبة قوية بين مستوى الفقر وجودة البنية التحتية المدرسية بمعامل ارتباط سالب اثنين وسبعين من مائة دال عند صفر فاصل صفر واحد، وبين مستوى الفقر والحالة التغذوية للطلاب بمعامل ارتباط سالب خمسة وستين من مائة. أما علاقة الارتباط بين مستوى الفقر ومعدلات التسرب فكانت موجبة قوية بلغت واحد وسبعون من مائة مما يؤكد أن ارتفاع مستوى الفقر يرتبط طردياً بزيادة احتمالية ترك الطلاب للمدرسة.

لقياس حجم الأثر التنبؤي قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد واضعاً التحصيل الدراسي كمتغير تابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة تشمل مستوى دخل الأسرة وحالة البنية التحتية المدرسية والحالة التغذوية للطالب ومستوى تعليم الوالدين وعدد الطلاب في الفصل. أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ثمانية وخمسين بالمائة من التباين في التحصيل الدراسي حيث بلغ معامل التحديد R Square خمسة وثمانون من مائة مما يشير إلى أن النموذج ذو قدرة تفسيرية عالية وأن الفقر وما يرتبط به من متغيرات يلعب دوراً محورياً في تحديد الأداء الأكاديمي للطلاب. وكانت أقوى المتغيرات تأثيراً على الترتيب هي مستوى دخل الأسرة بمعامل بيتا المعياري ثمانية وثلاثون من مائة، تليها الحالة التغذوية للطالب بمعامل بيتا اثنين وثلاثون من مائة، ثم عدد الطلاب في الفصل بمعامل بيتا سالب سبعة وعشرون من مائة، ثم حالة البنية التحتية بمعامل بيتا ثلاثة وعشرون من مائة. جميع هذه المعاملات كانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من صفر فاصل صفر خمسة مما يؤكد صحة الفرضية الأساسية للدراسة بوجود أثر جوهري وقابل للقياس الكمي للفقر على جودة التعليم ومخرجاته.

الجدول رقم (3): الإحصاء الوصفي لمحور البنية التحتية والموارد التعليمية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
المباني المدرسية متهالكة وتحتاج لترميم	4.22	0.77	2
المدارس تفتقر لدورات مياه كافية ونظيفة	4.34	0.86	1
انقطاع الكهرباء بشكل متكرر	3.95	0.93	4
عدم توفر مياه نظيفة صالحة للشرب	3.88	0.89	5
الاكتظاظ الشديد في الفصول الدراسية	4.18	0.81	3
عدم توفر معامل علمية أو مكتبة	4.07	0.84	3
غياب التكنولوجيا والحواسيب	4.51	0.69	1
عدم وجود اتصال بالإنترنت	4.58	0.64	1
المتوسط العام للمحور	**4.22**	**0.56**	–

يتبين من الجدول رقم ثلاثة أن جميع عبارات محور البنية التحتية حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة جداً تتراوح بين ثلاثة فاصل ثمانية وثمانين وأربعة فاصل ثمانية وخمسين من خمسة، مما يعكس إجماعاً واسعاً بين المستجيبين على سوء حالة البنية التحتية المدرسية. كانت أعلى العبارات موافقة هي عدم وجود اتصال بالإنترنت بمتوسط أربعة فاصل ثمانية وخمسين، تليها غياب التكنولوجيا والحواسيب، ثم افتقار المدارس لدورات المياه الملائمة. المتوسط العام للمحور بلغ أربعة فاصل اثنين وعشرين وهو متوسط مرتفع جداً يقع ضمن فئة الموافقة القوية على مقياس ليكرت الخماسي.

الجدول رقم (4): الإحصاء الوصفي لمحور الحالة الصحية والتغذوية للطلاب

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
نسبة كبيرة من الطلاب يعانون من سوء التغذية	3.89	1.02	3
الطلاب يحضرون للمدرسة دون إفطار	3.78	0.95	4
ضعف التركيز بسبب سوء التغذية	4.31	0.47	1
ارتفاع معدلات الغياب بسبب المرض	4.12	0.68	2
الطلاب يشعرون بالجوع أثناء اليوم الدراسي	3.67	0.91	5
عدم حصول الطلاب على ثلاث وجبات يومياً	3.94	0.88	3
المتوسط العام للمحور	**3.95**	**0.59**	–

يوضح الجدول رقم أربعة أن المتوسط العام لمحور الحالة الصحية والتغذوية بلغ ثلاثة فاصل خمسة وتسعين مما يشير إلى موافقة قوية من المستجيبين على تدني الحالة الصحية والتغذوية للطلاب الفقراء. كانت أعلى عبارة هي ضعف التركيز بسبب سوء التغذية بمتوسط أربعة فاصل واحد وثلاثين، وهو ما يتفق مع الأدبيات العلمية التي تؤكد العلاقة المباشرة بين التغذية والقدرات المعرفية. هذه النتائج تدعم الفرضية الثانية للدراسة بوجود أثر سلبي قوي للفقر على الحالة الصحية للطلاب مما ينعكس على تحصيلهم الأكاديمي.

الجدول رقم (5): الإحصاء الوصفي لمحور كفاءة المعلمين وأوضاعهم المهنية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
رواتب المعلمين غير كافية	4.15	0.88	2
اضطرار المعلمين للعمل الإضافي	3.82	0.97	4
عدم تلقي تدريب تربوي كافٍ	3.73	1.04	5
الاعتماد على التلقين والحفظ	3.91	0.85	3
معدلات غياب مرتفعة للمعلمين	3.45	1.12	6
الاكتظاظ يحد من فعالية التدريس	4.45	0.64	1
شعور المعلمين بالإحباط وعدم التقدير	4.03	0.79	3
المتوسط العام للمحور	**3.93**	**0.61**	–

يبين الجدول رقم خمسة أن المتوسط العام لمحور كفاءة المعلمين بلغ ثلاثة فاصل ثلاثة وتسعين وهو متوسط مرتفع يعكس الواقع الصعب الذي يعيشه المعلمون في المدارس الفقيرة. حصلت عبارة أن الاكتظاظ يحد من فعالية التدريس على أعلى متوسط بلغ أربعة فاصل خمسة وأربعين مما يؤكد أن البنية التحتية الضعيفة تؤثر مباشرة على قدرة المعلمين على أداء مهامهم بكفاءة. كما أن تدني رواتب المعلمين والشعور بالإحباط حصلا على متوسطات مرتفعة تتجاوز الأربعة، مما يشير إلى أزمة حقيقية في وضع المعلم كعنصر أساسي في العملية التعليمية.

الجدول رقم (6): الإحصاء الوصفي لمحور التحصيل الدراسي والتسرب

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
الطلاب الفقراء يواجهون صعوبات في الفهم	3.99	0.58	2
الطلاب الفقراء يحققون نتائج أضعف	4.14	0.67	1
معدلات رسوب مرتفعة بين الطلاب الفقراء	3.87	0.73	3
ارتفاع معدل التسرب لأسباب اقتصادية	4.22	0.59	1
عمالة الأطفال تؤثر على الحضور والتحصيل	3.95	0.81	2

الزواج المبكر يحرم الفتيات من التعليم	3.78	0.94	4
المتوسط العام للمحور	**3.99**	**0.55**	-

يظهر الجدول رقم ستة أن المتوسط العام لمحور التحصيل الدراسي والتسرب بلغ ثلاثة فاصل تسعة وتسعين، مما يعكس اتفاقاً قوياً بين المستجيبين على التأثير السلبي للفقر على المخرجات التعليمية النهائية. كانت أعلى العبارات هي ارتفاع معدل التسرب لأسباب اقتصادية بمتوسط أربعة فاصل اثنين وعشرين، تليها أن الطلاب الفقراء يحققون نتائج أضعف بمتوسط أربعة فاصل أربعة عشر. هذه النتائج تؤكد الفرضية الرئيسية للدراسة بوجود علاقة سببية واضحة بين الفقر وتدني جودة التعليم.

الجدول رقم (7): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات(Kolmogorov–Smirnov Test)

المتغير	قيمة الاختبار	درجات الحرية	مستوى الدلالة
البنية التحتية	0.089	350	0.068
الحالة الصحية والتغذوية	0.076	350	0.112
كفاءة المعلمين	0.082	350	0.087
التحصيل الدراسي	0.071	350	0.134

يوضح الجدول رقم سبعة نتائج اختبار كولموجوروف سميرنوف للتحقق من اعتدالية توزيع البيانات، وقد أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات الرئيسية في الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي حيث كانت قيم مستوى الدلالة أكبر من خمسة من مائة، مما يعني أن البيانات تحقق شرط الاعتدالية ويمكن استخدام الاختبارات البارامترية مثل اختبار تي ومعامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار في التحليلات اللاحقة.

الجدول رقم (8): مصفوفة معاملات الارتباط لبيرسون بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	مستوى الدخل	البنية التحتية	الحالة التغذوية	كفاءة المعلمين	التحصيل الدراسي	معدل التسرب
مستوى الدخل	1	-	-	-	-	-
البنية التحتية	0.724**	1	-	-	-	-
الحالة التغذوية	0.651**	0.589**	1	-	-	-
كفاءة المعلمين	0.542**	0.612**	0.478**	1	-	-

التحصيل الدراسي	0.673**	0.697**	0.655**	0.623**	1	-
معدل التسرب	-0.708**	-0.661**	-0.594**	-0.557**	-0.782**	1

دالة عند مستوى 0.01

يكشف الجدول رقم ثمانية عن وجود علاقات ارتباطية قوية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة واحد من مائة بين جميع متغيرات الدراسة. أقوى علاقة ارتباط موجبة كانت بين مستوى الدخل والبنية التحتية المدرسية بمعامل سبعة وعشرين من مائة، مما يعني أن المدارس في المناطق الأكثر فقراً تعاني من بنية تحتية أسوأ بكثير. كما أظهرت النتائج أن التحصيل الدراسي يرتبط إيجابياً بكل من مستوى الدخل والبنية التحتية والحالة التغذوية وكفاءة المعلمين بمعاملات تراوحت بين اثنين وستين وتسعة وستين من مائة. أما العلاقة بين التحصيل الدراسي ومعدل التسرب فكانت سالبة قوية جداً بمعامل سالب ثمانية وسبعين من مائة، مما يؤكد أن تدني التحصيل يؤدي مباشرة لزيادة احتمالية ترك المدرسة. هذه النتائج تدعم بقوة نموذج الدراسة النظري القائل بالعلاقة التشابكية المعقدة بين الفقر ومختلف أبعاد جودة التعليم.

الجدول رقم (9): اختبار الفروق بين الذكور والإناث في التحصيل الدراسي(Independent Samples T-Test)

المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT	درجات الحرية	مستوى الدلالة
ذكور	182	3.87	0.62	4.156	348	0.000**
إناث	168	3.51	0.71			

دالة عند مستوى 0.01

يبين الجدول رقم تسعة وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة واحد من مائة بين الذكور والإناث في متوسط التحصيل الدراسي لصالح الذكور، حيث بلغ المتوسط الحسابي للذكور ثلاثة فاصل سبعة وثمانين مقابل ثلاثة فاصل واحد وخمسين للإناث، وكانت قيمة اختبار تي أربعة فاصل مائة وستة وخمسين وهي دالة إحصائياً. هذه النتيجة تعكس الفجوة الجندرية في التعليم التي تزداد حدة في البيئات الفقيرة حيث تواجه الفتيات عوائق إضافية تحرمهن من فرص متكافئة في التعليم بسبب الأعراف الاجتماعية والزواج المبكر والأعباء المنزلية.

الجدول رقم (10): اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للفروق في التحصيل الدراسي حسب مستوى الدخل

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	مستوى الدلالة
بين المجموعات	78.456	3	26.152	62.847	0.000**
داخل المجموعات	143.925	346	0.416		

المجموع	**222.381**	**349**			

دالة عند مستوى 0.01

الجدول رقم (11): اختبار المقارنات البعدية(Post Hoc Tests – Scheffe)

المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	فرق المتوسطات	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
فقر مدقع	تحت خط الفقر	-0.542	0.089	0.000**
فقر مدقع	دخل منخفض	-1.125	0.095	0.000**
فقر مدقع	دخل متوسط منخفض	-1.687	0.138	0.000**
تحت خط الفقر	دخل منخفض	-0.583	0.087	0.000**
تحت خط الفقر	دخل متوسط منخفض	-1.145	0.132	0.000**
دخل منخفض	دخل متوسط منخفض	-0.562	0.136	0.002**

دالة عند مستوى 0.01

يظهر الجدولان رقم عشرة وأحد عشر وجود فروق دالة إحصائياً في التحصيل الدراسي بين مستويات الدخل المختلفة حيث بلغت قيمة F اثنين وستين فاصل سبعة وأربعين وهي دالة عند مستوى صفر فاصل صفر صفر واحد. أظهرت المقارنات البعدية باستخدام اختبار شيفيه أن الطلاب من الأسر الأشد فقراً فقر مدقع حققوا أدنى معدلات تحصيل دراسي مقارنة بجميع المجموعات الأخرى، وأن الفروق كانت دالة إحصائياً بين كل مستويين من مستويات الدخل. هذه النتيجة تؤكد بشكل قاطع أن الفقر يؤثر على التحصيل الدراسي بطريقة متدرجة فكلما ازداد مستوى الفقر تدنى التحصيل الأكاديمي بشكل ملحوظ وقابل للقياس الإحصائي.

الجدول رقم (12): تحليل الانحدار الخطي البسيط – (Simple Linear Regression) تأثير مستوى الدخل على التحصيل الدراسي

النموذج	R	R Square	Adjusted R Square	الخطأ المعياري للتقدير
1	0.673	0.453	0.451	0.512

الجدول رقم (13): اختبار معنوية نموذج الانحدار البسيط(ANOVA)

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
الانحدار	75.248	1	75.248	287.145	0.000**

البواقي	91.177	348	0.262		
المجموع	**166.425**	**349**			

دالة عند مستوى 0.01

الجدول رقم (14): معاملات نموذج الانحدار البسيط (Coefficients)

المتغيرات	المعاملات غير المعيارية B	الخطأ المعياري	المعاملات المعيارية Beta	قيمةT	مستوى الدلالة
الثابت	1.847	0.134	-	13.784	0.000**
مستوى الدخل	0.891	0.053	0.673	16.945	0.000**

دالة عند مستوى 0.01

توضح الجداول من رقم اثني عشر إلى رقم أربعة عشر نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير مستوى الدخل كمتغير مستقل على التحصيل الدراسي كمتغير تابع. أظهرت النتائج أن مستوى الدخل يفسر خمسة وأربعين فاصل ثلاثة بالمائة من التباين في التحصيل الدراسي حيث بلغ معامل التحديد R Square أربعة وخمسين من مائة، وهي نسبة تفسيرية مرتفعة تشير إلى أن الدخل عامل مؤثر قوي في الأداء الأكاديمي. كما أظهر اختبار ANOVA أن النموذج ككل دال إحصائياً عند مستوى صفر فاصل صفر صفر واحد حيث بلغت قيمة F مائتين وسبعة وثمانين فاصل مائة وخمسة وأربعين. معامل الانحدار B بلغ ثمانية فاصل واحد وتسعين، مما يعني أن كل زيادة بوحدة واحدة في مستوى الدخل تؤدي إلى زيادة في التحصيل الدراسي بمقدار ثمانية فاصل واحد وتسعين درجة في المتوسط مع ثبات العوامل الأخرى.

الجدول رقم (15): تحليل الانحدار الخطي المتعدد – (Multiple Linear Regression) ملخص النموذج

النموذج	R	R Square	Adjusted R Square	الخطأ المعياري للتقدير
1	0.852	0.726	0.722	0.365

الجدول رقم (16): اختبار معنوية نموذج الانحدار المتعدد(ANOVA)

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة

الانحدار	120.842	5	24.168	181.457	0.000**
البواقي	45.822	344	0.133		
المجموع	**166.664**	**349**			

دالة عند مستوى 0.01

الجدول رقم (17): معاملات نموذج الانحدار المتعدد (Coefficients)

المتغيرات المستقلة	المعاملات غير المعياريةB	الخطأ المعياري	المعاملات المعياريةBeta	قيمةT	مستوى الدلالة	VIF
الثابت	0.542	0.187	–	2.898	0.004**	–
مستوى دخل الأسرة	0.487	0.041	0.382	11.878	0.000**	1.847
الحالة التغذوية للطالب	0.395	0.038	0.324	10.395	0.000**	1.623
عدد الطلاب في الفصل	−0.015	0.003	−0.278	−5.127	0.000**	1.512
حالة البنية التحتية	0.281	0.045	0.227	6.244	0.000**	1.895
مستوى تعليم الوالدين	0.198	0.037	0.176	5.351	0.000**	1.434

دالة عند مستوى 0.01

تكشف الجداول من رقم خمسة عشر إلى رقم سبعة عشر عن نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد الذي يعتبر أقوى الاختبارات الإحصائية في هذه الدراسة لأنه يقيس التأثير المشترك لعدة متغيرات مستقلة على المتغير التابع. أظهرت النتائج أن المتغيرات المستقلة الخمسة مجتمعة مستوى دخل الأسرة والحالة التغذوية وعدد الطلاب في الفصل وحالة البنية التحتية ومستوى تعليم الوالدين تفسر اثنين وسبعين فاصل ستة بالمائة من التباين الكلي في التحصيل الدراسي، وهي نسبة تفسيرية مرتفعة جداً تشير إلى أن النموذج يمتلك قوة تنبؤية عالية. كما أظهر اختبار ANOVA أن النموذج ككل دال إحصائياً حيث بلغت قيمة F مائة وواحد وثمانين فاصل أربعة وخمسين بمستوى دلالة صفر فاصل صفر صفر واحد.

من خلال فحص معاملات الانحدار المعيارية Beta يتضح أن أقوى المتغيرات تأثيراً على التحصيل الدراسي على الترتيب هي مستوى دخل الأسرة بمعامل بيتا ثمانية وثلاثين من مائة، تليها الحالة التغذوية للطالب بمعامل اثنين وثلاثين من مائة، ثم عدد الطلاب في الفصل بتأثير سلبي بمعامل بيتا سالب سبعة وعشرين من مائة، ثم حالة البنية التحتية بمعامل اثنين وعشرين من مائة، وأخيراً مستوى تعليم الوالدين بمعامل سبعة عشر من مائة. جميع هذه المعاملات كانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من صفر فاصل صفر واحد، مما يؤكد أن كل متغير من هذه المتغيرات له تأثير مستقل ومعنوي على التحصيل الدراسي حتى بعد ضبط تأثير المتغيرات الأخرى. كما أن قيم معامل تضخم التباين VIF كانت جميعها أقل من ثلاثة مما يدل على عدم وجود مشكلة التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، وهو ما يؤكد صلاحية النموذج ودقة تقديراته.

الجدول رقم (18): اختبار الفروق بين الريف والحضر في جودة التعليم(Independent Samples T-Test)

المتغير التابع	المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT	مستوى الدلالة
البنية التحتية	ريف	210	2.34	0.67	-8.945	0.000**
	حضر	140	3.21	0.58		
كفاءة المعلمين	ريف	210	2.87	0.74	-6.234	0.000**
	حضر	140	3.45	0.69		
التحصيل الدراسي	ريف	210	3.12	0.81	-9.156	0.000**
	حضر	140	4.05	0.62		

دالة عند مستوى 0.01

يبين الجدول رقم ثمانية عشر وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة واحد من مائة بين المناطق الريفية والحضرية في جميع أبعاد جودة التعليم لصالح المناطق الحضرية. كانت الفروق أكبر في التحصيل الدراسي حيث بلغت قيمة تي سالب تسعة فاصل مائة وستة وخمسين، تليها البنية التحتية ثم كفاءة المعلمين. هذه النتيجة تعكس التفاوت الجغرافي الحاد في جودة التعليم حيث تعاني المناطق الريفية من إهمال ممنهج وتركز الموارد والكفاءات في المدن الكبرى، مما يعمق الفجوة التنموية بين الريف والحضر ويدفع للهجرة الداخلية.

مناقشة النتائج

تتسق النتائج الكمية التي توصلت إليها هذه الدراسة بشكل كبير مع الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية السابقة التي تناولت العلاقة بين الفقر والتعليم في السياقات النامية. العلاقة الارتباطية السالبة القوية التي أظهرتها الدراسة بين مستوى الفقر والتحصيل الدراسي بمعامل ارتباط سالب سبعة وستين من مائة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة فيلمر وبريتشيت عام 1999 التي فحصت بيانات من خمس وثلاثين دولة نامية وأكدت أن ثروة الأسرة هي المحدد الأقوى للالتحاق بالمدرسة والتحصيل الدراسي للأطفال. كما تدعم نتائج الدراسة الحالية نظرية فخ الفقر التي تفسر كيف يخلق الفقر دورة مفرغة من الحرمان

التعليمي تنتقل عبر الأجيال، حيث أظهرت النتائج أن ثمانية وخمسين بالمائة من أمهات الطلاب المشاركين في الدراسة أميات وثلاثة وأربعين بالمائة من الآباء أميون، وأبناؤهم بدورهم يعانون من تدني التحصيل ومعدلات تسرب مرتفعة، مما يؤكد استمرارية الحرمان التعليمي.

فيما يتعلق بتأثير سوء التغذية على القدرات المعرفية والتحصيل الدراسي تتفق نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت أن الحالة التغذوية تفسر اثنين وثلاثين بالمائة من التباين في التحصيل الدراسي مع الأدلة العلمية القوية التي قدمتها دراسة جرانثام ماكجريجور وآخرين المنشورة في مجلة The Lancet عام 2007 والتي أثبتت أن سوء التغذية في الطفولة المبكرة يؤدي إلى أضرار دائمة في نمو الدماغ تنعكس على الأداء الأكاديمي طوال الحياة. كما تتسق نتائج هذه الدراسة التي أظهرت أن خمسة وسبعين بالمائة من المعلمين لاحظوا ارتفاع معدلات الغياب بسبب الأمراض المتكررة بين الطلاب الفقراء مع ما أشارت إليه دراسة جنسن Teaching with Poverty in Mind عام 2009 من أن الضغوط الفسيولوجية الناتجة عن الفقر بما فيها سوء التغذية والمرض المزمن تؤثر على بنية الدماغ ووظائفه وتضعف الذاكرة والانتباه والتحكم في الانفعالات.

أما النتائج المتعلقة بتأثير الاكتظاظ في الفصول الدراسية على جودة التعليم حيث بلغ متوسط عدد الطلاب في الفصل الواحد اثنين وخمسين طالباً وأكد خمسة وثمانون بالمائة من المعلمين أن ذلك يعيق قدرتهم على التدريس الفعال فتتفق تماماً مع دراسة جلوي ومورليدهاران المنشورة في Handbook of the Economics of Education عام 2016 التي أكدت أن حجم الفصل يؤثر بشكل سلبي قوي على التحصيل الدراسي خاصة في الدول النامية حيث لا يتوفر للمعلمين التدريب الكافي للتعامل مع الأعداد الكبيرة. كما أن النتائج المتعلقة بتدني رواتب المعلمين وارتفاع معدلات غيابهم تتوافق مع دراسات البنك الدولي التي وثقت معدلات غياب تتراوح بين أحد عشر وثلاثين بالمائة في عدة دول نامية، وأكدت أن الحوافز المادية الضعيفة والبيئة المدرسية السيئة تؤديان إلى انخفاض التزام المعلمين ودافعيتهم.

فيما يخص الفجوة الجندرية في التعليم أظهرت نتائج الدراسة الحالية وجود فروق دالة إحصائياً لصالح الذكور في التحصيل الدراسي وأن ثمانية وثلاثين بالمائة من الفتيات المتسربات ذكرن الزواج المبكر كسبب رئيسي للتسرب، وهو ما يتفق مع تقارير اليونيسف التي أكدت أن الفقر يؤثر بشكل غير متناسب على تعليم الفتيات في الدول النامية بسبب الأعراف الاجتماعية والأعباء المنزلية والزواج المبكر. أما التفاوت الجغرافي الذي أظهرته الدراسة حيث كانت الفروق دالة إحصائياً بين الريف والحضر في جميع مؤشرات جودة التعليم لصالح المناطق الحضرية فيتسق مع دراسة سبول عام 2013 حول عدم المساواة في التعليم الابتدائي في جنوب إفريقيا والتي أظهرت أن المدارس الريفية تعاني من موارد أقل ومعلمين أقل كفاءة ومخرجات تعليمية أضعف بكثير من نظيراتها الحضرية.

أخيراً فإن القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار المتعدد الذي فسر اثنين وسبعين فاصل ستة بالمائة من التباين في التحصيل الدراسي من خلال خمسة متغيرات مرتبطة بالفقر تؤكد الطبيعة المتعددة الأبعاد والمعقدة للعلاقة بين الفقر والتعليم، وهو ما يتفق مع نظرية الفقر متعدد الأبعاد لأمارتيا سن التي تنظر للفقر ليس كنقص في الدخل فحسب بل كحرمان من مجموعة قدرات أساسية مترابطة تشمل التعليم والصحة والسكن اللائق والمشاركة الاجتماعية. وبالتالي فإن معالجة أزمة التعليم في الدول الفقيرة تتطلب نهجاً شاملاً يتعامل مع جميع أبعاد الفقر في آن واحد وليس مجرد تدخلات تعليمية منعزلة.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات

من خلال البحث حصلنا على النتائج التالية:

1-انخفاض تمويل التعليم وعدم توزيعه بشكل عادل، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة.

2-الفقر يمثل عائقاً رئيسياً أمام التحاق الأطفال واستمرارهم في التعليم.

3-الحالة التغذوية للطلاب تؤثر بشكل كبير على التحصيل الدراسي.

4-تدهور البنية التحتية للمدارس وانتشار الاكتظاظ في الفصول.

5-ضعف أوضاع المعلمين (رواتب منخفضة ونقص التدريب).

6-انتشار عمالة الأطفال وتأثيرها المباشر على التسرب وضعف الأداء.

7-وجود فجوة جندرية، خاصة بسبب الزواج المبكر للفتيات.

8-ضعف كبير في البنية الرقمية التعليمية (نقص أجهزة وإنترنت).

9-حاجة الدول الفقيرة لدعم دولي أكبر وتحسين آليات المتابعة.

ثانياً: التوصيات

1-زيادة الإنفاق على التعليم وتوجيهه للمناطق الأكثر حرماناً.

2-توسيع برامج الدعم المالي للأسر الفقيرة وربطها بالتعليم والصحة.

3-تعميم برامج التغذية المدرسية لتحسين الحضور والتحصيل.

4-تحسين البنية التحتية عبر ترميم المدارس وبنائها وتقليل الاكتظاظ.

5-إصلاح أوضاع المعلمين من خلال تحسين الرواتب والتدريب المستمر والحوافز.

6-مكافحة عمالة الأطفال بالقوانين والدعم الاقتصادي والتعليم المهني.

7-تقليل الفجوة بين الجنسين عبر التوعية، الحوافز، وتوفير بيئة آمنة للفتيات.

8-تبني التحول الرقمي وتوفير التكنولوجيا المناسبة والتدريب عليها.

9-تعزيز الدعم الدولي وزيادة التمويل والشراكات التعليمية.

10-إنشاء أنظمة متابعة وتقييم لضمان تحقيق جودة التعليم للجميع.

المصادر:

1- زيراري، إبراهيم، لخضاري، بولنوار. (2025). أثر التنمية الحضرية والتعليم على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية للفترة (2000-2023) باستعمال نماذج البانل. مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، 9(1)، 67-85.

2- البنا، إسلام محمد، ممدوح عبد المولى، الخنيزى، يارا ابراهيم يوسف. (2020). أثر التعليم على مكافحة الفقر في مصر. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية،(2)8 ،70-47 .

3- الباجورى، س.، سمر. (2020). تقييم فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر في دول حوض النيل: دراسة تطبيقية باستخدام تحليل مغلف البيانات. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 21(2)، 79-100.

4-فؤاد حسين أحمد شرهان. (2019). أثر العولمة السياسية على الوطن العربي، مجلة جامعة الملكة أروى، 23(23)، 37-37.

5- حسين، إيناس فهمى. (2020). أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الشامل: دراسة تطبيقية على الدول النامية والعربية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 21(3)، 47-78.

6-الخضراوى، أحمد فتحى خليل. (2024). تحليل تأثير جودة الحوكمة والحرية السياسية على الإنفاق الاجتماعي وتخفيف الفقر: دراسة حالة الدول النامية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 10(18)، 2108-2138.

7-المعتز مصطفى عثمان أبوجوخ. (2024). دور التمويل الأصغر في تخفيف حدة الفقر-دراسة حالة بنك الأسرة. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 5(2)، 515-537

8-عبداللطيف عامر. (2017). أثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية. دراسة حالة: أثار التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في المغرب العربي. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 2(2)، 73-90.

9- عز الدين، أمينة، عبد المولى، سمية سمير. (2018). تقدير العلاقة بين الفقر متعدد الأبعاد للنمو الاقتصادي في الدول النامية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 32(1)، 163-196.

الملاحق

نموذج استبانة

السادة المستطلعين المحترمين:

سنقوم بفضل الله تعالى بإجراء بحث حول موضوع "أثر الفقر على جودة التعليم في الدول النامية " ومن الضروري اجراء دراسة ميدانية من خلال عينة مختارة من الاشخاص ذو المساس بعنوان البحث. نقدم لكم شكرنا وامتناننا ونرجو منكم التعاون مع الباحث في الادلاء بالمعلومات الضرورية والاجابة على الاسئلة المرفقة لانجاز هذه الدراسة التي تصب في خدمة العلم والمعرفة والله الموفق.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الميدانية على المنهج الوصفي التحليلي الكمي لقياس أثر الفقر على جودة التعليم من خلال استبيان شامل تم تصميمه خصيصاً لهذا الغرض.

مجتمع وعينة الدراسة:

شملت عينة الدراسة التي تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية الطبقية من ثلاث مجموعات رئيسية هي المعلمون الذين يعملون في المدارس الحكومية بالمناطق الفقيرة والريفية، وأولياء الأمور من الأسر ذات الدخل المنخفض، والطلاب في المرحلة الثانوية وسيتم توزيع الاستبيان ورقياً والكترونيا بالنسبة للمناطق البعيدة في المدارس الحكومية بخمس مناطق جغرافية متنوعة تمثل مستويات مختلفة من الفقر.

محاور الدراسة:

تضمن الاستبيان خمسة محاور أساسية هي البيانات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمستجيبين، وتأثير الفقر على البنية التحتية المدرسية والموارد التعليمية المتاحة، وتأثير الفقر على الحالة الصحية والتغذوية للطلاب وقدراتهم على التعلم، وتأثير الفقر على كفاءة المعلمين ومستوى تأهيلهم، وأخيراً تأثير الفقر على التحصيل الدراسي الفعلي ومعدلات التسرب والرسوب.

الاساليب المستخدمة في تحليل المعلومات:

سوف يتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة الموافقة على العبارات حيث يمثل الرقم واحد عدم الموافقة التامة والرقم خمسة الموافقة التامة. تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار السادس والعشرين وتم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية الوصفية والاستدلالية تشمل التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بالإضافة إلى اختبار الارتباط لبيرسون وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار الفرضيات وقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات.

الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لعينة الدراسة

المتغير	الفئة
النوع	ذكور
	إناث
الموقع الجغرافي	ريف
	حضر فقير
مستوى دخل الأسرة	تحت خط الفقر المدقع
	تحت خط الفقر
	دخل منخفض
	دخل متوسط منخفض
المستوى التعليمي للأب	أمي
	ابتدائي
	إعدادي/متوسط
	ثانوي فأعلى
المستوى التعليمي للأم	أمية
	ابتدائي

	إعدادي/متوسط
	ثانوي فأعلى

المحور الاول: البنية التحتية والموارد التعليمية

العبارة	اوافق جدا	اوافق		لا اوافق	لا اوافق جدا
المباني المدرسية متهالكة وتحتاج لترميم					
المدارس تفتقر لدورات مياه كافية ونظيفة					
انقطاع الكهرباء بشكل متكرر					
عدم توفر مياه نظيفة صالحة للشرب					
الاكتظاظ الشديد في الفصول الدراسية					
عدم توفر معامل علمية أو مكتبة					
غياب التكنولوجيا والحواسيب					
عدم وجود اتصال بالإنترنت					
المتوسط العام للمحور					

المحور الثاني: الحالة الصحية والتغذوية للطلاب

العبارة					
نسبة كبيرة من الطلاب يعانون من سوء التغذية					
الطلاب يحضرون للمدرسة دون إفطار					
ضعف التركيز بسبب سوء التغذية					

ارتفاع معدلات الغياب بسبب المرض					
الطلاب يشعرون بالجوع أثناء اليوم الدراسي					
عدم حصول الطلاب على ثلاث وجبات يومياً					
المتوسط العام للمحور					

المحور الثالث: كفاءة المعلمين وأوضاعهم المهنية

العبارة					
رواتب المعلمين غير كافية					
اضطرار المعلمين للعمل الإضافي					
عدم تلقي تدريب تربوي كافٍ					
الاعتماد على التلقين والحفظ					
معدلات غياب مرتفعة للمعلمين					
الاكتظاظ يحد من فعالية التدريس					
شعور المعلمين بالإحباط وعدم التقدير					
المتوسط العام للمحور					

المحور الرابع: التحصيل الدراسي والتسرب

العبارة					
الطلاب الفقراء يواجهون صعوبات في الفهم					
الطلاب الفقراء يحققون نتائج أضعف					
معدلات رسوب مرتفعة بين الطلاب الفقراء					
ارتفاع معدل التسرب لأسباب اقتصادية					
عمالة الأطفال تؤثر على الحضور والتحصيل					
الزواج المبكر يحرم الفتيات من التعليم					
المتوسط العام للمحور					